

جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

المقياس: الاقتصاد السياسي

السنة الأولى ليسانس: جذع مشترك

مطبوعة

الاقتصاد السياسي

اعداد الأستاذ:

إسماعيل زروقة

السنة الجامعية: 2021/2020

مفهوم الاقتصاد السياسي

يقصد بكلمة الاقتصاد اصطلاحاً الندرة التي خلقت لنا الحاجة إلى الاقتصاد وبالتالي فالاقتصاد هو علم تسيير الندرة، أما كلمة السياسي أنه لا يمكن أن يكون اقتصاد إن لم تكن هناك سوق وهذا ما يؤكد على دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد.

إذن كلمة اقتصاد في اللغة العربية مشتقة من فعل قصد ولها عدة معانٍ والقصد هو الاعتدال في السلوك كله، كما جاء في لسان العرب قديماً القصد في الشيء أي عدم الإفراط وهو ما بين الإسراف والبخل في المعيشة.

أما في اللغة الفرنسية ECONOMIE فهو من أصل الكلمة الإغريقية OIKOS أي المنزل و NOMOS أي التدبير وبالتالي تصبح تسيير شؤون المنزل فهي تعبير عن القواعد والطرق في إدارة المال، وعند إضافة POLITIC تصبح تدبير شؤون العامة أو المدينة، ولم يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي إلا في القرن 17 من قبل المفكر الفرنسي انطوان دي مون كريتان في كتابه المطول في الاقتصاد السياسي¹.

استخدم آدم سميث Adam Smith - مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على ما يدعى اليوم "علم الاقتصاد" وقد عرّف كل من غاري بيكر Garry Beker - وأنتوني دونز Anthony Downs - و برومو فري Brumo Frey - الاقتصاد السياسي على أنه: "تطبيق الاقتصاد المنهجي أي ما يدعى بالنموذج الفاعل المنطقي the rational actor model على كل أنماط السلوك البشري".

كما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنه: "استخدام نظرية اقتصادية محددة تفسر السلوك الاجتماعي".

¹ إسماعيل محمد هاشم ، علم الاقتصاد ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، 1975 ، ص12.

فيما يستخدم آخرون مصطلح الاقتصاد السياسي على أنه "مجموعة التساؤلات لقضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية، تلك القضايا التي لا بد من دراستها وتحريها بأية وسائل نظرية أو منهجية متيسرة حالياً.

نستنتج من التعاريف السابقة أن الاقتصاد السياسي هو ذلك التأثير المتبادل للوسائل المختلف لترتيب وتنظيم الفعاليات البشرية: في مجال الدولة والسوق .

قدم علماء آخرون تعاريف مشابهة، فمثلاً تعريف تشارلز ليندوم Lindom سنة 1977 م يقترح المبادلة والسلطة على أنهما المفهومان المركزيان في الاقتصاد Charles - السياسي، في حين يستخدم بيتر بلاو Peter Blau - سنة 1964 م مفهوم المبادلة والاكراه.

كما عرف محمد دويدار الإقتصاد السياسي بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية ، أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات " أي العلاقات التي تخص إنتاج و توزيع الأشياء العادية و الخدمات بغية تلبية إحتياجات أفراد المجتمع².

1-التعريف على أساس فكري إشباع الحاجات و تكوين الثروات:

أ -فكرة إشباع الحاجات:

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولته نشاطه الاقتصادي ، و بالتالي فإنهم يروا أن إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الاقتصاد. و يؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقاً أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو رغبة ، فزيارة متحف أو قراءة صحيفة لا يمكن القول بأن

² رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة- ، عالم المعرفة ، اكتوبر 1997، ص 54.

هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد . و لذا فإن أصحاب هذا الرأي يروا بأن الحاجة من الحاجات المادية حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها داخلا في حيز الاقتصاد . إلا أن هذا التعريف السابق يعتبر أيضا تعريف ضيق النطاق باعتبار أننا نتطلع في الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هو مادي أو غير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي ، تعريف يفسح مجالا لكل الدوافع التي يمكن أن توحى بهذا النشاط. و يمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هو تعريف واسع إذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات ، و هو ضيق جدا إذا حددنا الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواه³.

ب -فكرة تكوين الثروة:

يرى أصحاب هذا الرأي و منهم آدم سميث و جون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة". أما الاقتصادي الإنجليزي Alfred Marshall ألفريد مارشال فيعرف الاقتصاد بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية" ، حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي و الاجتماعي الذي يكرس لتحقيق و استخدام الشروط المادية للرفاهية.

الاقتصاد لدى مارشال هو من ناحية دراسة للثروة و من ناحية أخرى هو جزء من دراسات الإنسان.

أما ساي J.P.Say فيعرف الاقتصاد "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة و توزيعها و استهلاكها". إلا أن هذا التعريف وجه له نقد على أساس أن الثروة تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد الى جانب هذه الأموال الخدمات التي لا تتسجم في شيء مادي ، و لها مع ذلك منفعتها و قيمتها كالخدمات التي يقدمها الأساتذة و الأطباء و غيرهم ، فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

³ David W. Pearce, **The Dictionary of Modern Economics**, U Mc Millan Press, London, 1983, p 27.

-إن التعاريف السابقة اعتمدت المعيار المادي كأساس لها ، و هنا يبدو تأثير الفيزوقراط (الطبيين) على الاقتصاديين التقليديين: مثال آدم سميث حيث أن الفيزوقراط حددوا النشاط الاقتصادي على خلق المادة و ليس خلق المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا ، و كما هو متعارف عليه يعني خلق المنفعة و ليس خلق المادة . من هذا كان النقاش حول تحديد مفهوم الثروة و هل هو محدد في الثروة المادية أم يشمل الخدمات أي الثروة الغير مادية. فالتركيز على الإنتاج و وسائله ثم طرق زيادة الإنتاج و توزيعه ...الخ، من شأنه أن يضيف الى مجال الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات استقر الرأي على إعطائها الصفة الاقتصادية ، لأن لهذه الخدمات دور فعال في حياة الإنسان و رفاهيته و على علم الاقتصاد الاهتمام بها إذا أريد لهذا العلم أن لا يكون منقوصا و يشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي⁴.

2 -التعريف على أساس فكرة التبادل :

لقد تزعم G.Pirou ك.بيرو هذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الإقتصاد هو فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات ، لذلك فإنه يعرف الإقتصاد السياسي بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه، و ان عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال و السلع و سداد الحاجات". و من هذا التعريف نستخلص بعض النتائج التي تدلنا على طبيعة الإقتصاد السياسي:

- أن الإقتصاد السياسي هو علم خاص بالمجتمعات البشرية.
- أن الإقتصاد السياسي هو علم إجتماعي ، حيث لا يوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد و السلع المادية ليست بعلاقة اقتصادية حسب أصحاب هذه النظرة . ففعل المبادلة لا يتم الا في المجتمع و بين الوحدات في هذا المجتمع ، فأثناء تخلي الفرد عن

⁴ راشد البراوي ، تطور الفكر الاقتصادي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1976، ص 72.

حاجة ما للحصول على حاجة أخرى لا يملكها تتجلى العلاقة الإقتصادية و يبرز الفعل الإقتصادي.

- أن قيمة السلع و الخدمات لا يمكن لها أن تحدد الا أثناء عملية التبادل ، فقيمة السلعة تبقى كامنة داخلها الى أن تتم عليها عملية التبادل فتنتقل القيمة حينها من الصعيد الكامن الى الصعيد الموضوعي و الواقعي.

- ان " الفعل الاقتصادي" يختلف عن الفعل المجاني ، أي ان العملية الاقتصادية تتعلق و ترتبط بالأخذ و العطاء بالمقابل بينما الفعل المجاني يتم دون مقابل ، علما بأنه يمكن القول بأن الواهب لشيء ما ينتظر الاعتراف بالجميل . الا أن هذا التعويض معنوي لا مادي.

- ان عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الأسعار لذلك فهناك من عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الأسعار ، و لهذا الراي أهمية كبيرة من حيث إدخال النقود في الدراسة الاقتصادية لما لها من دور كبير في الحياة الاقتصادية إلا أن التبادل يمكن أن يتم بشكل عيني (نظام المقايضة) بدون حاجة الى النقود.

الا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات ناتجة عن عدم شمول علم الاقتصاد للعديد من التصرفات الاقتصادية و التي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

-الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة فهو يزاول نشاطا زراعيا و على علم الاقتصاد الاهتمام به.

-الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية ، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أو مبادلة⁵.

-نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

3 -التعريف على أساس الندرة:

⁵ Barry Clark, "Political Economy – a Comparative approach", prager Publishers, one Madison Avenue, New York, 1991, p44.

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هو الكفاح ضد الندرة ، و من أبرز التعاريف في هذا المجال هو للاقتصادي روبنز L.Robinz حيث يبين بأن علم الاقتصاد هو "العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات و وسائل نادرة ذات استعمالات متعددة". و حسب هذا التعريف فان علم الاقتصاد يقوم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون اليها ، مع الإشارة الى أن حاجات الانسان متعددة و تحدها ندرة الأشياء و عدم كفايتها لاشباع حاجاته و تحقيق غاياته اضافة الى القيود الثلاثة التالية:

-القيود (الحدود) العضوية و البيكولوجية ، اذ لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء في آن واحد.

-الحدود التي تقيدها في وجه الانسان الوسائل القليلة التي يملكها فهو غالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته.

-حدود الزمن، فالحياة قصيرة نسبيا و الوقت سلعة ثمينة لانه نادر ، فعلى الانسان ان يكيف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه.

من خلال هذا التحليل يمكننا الاشارة انه لا يمكن للأفراد ان يشبعوا كامل حاجاتهم و ذلك نظرا للقيود الثلاث التالية:

1-ندرة الوسائل لتحقيق كامل الغايات.

2-الاختيار بين بدائل عديدة لأهداف كثيرة.

3-الكلفة التي على الفرد ان يدفعها لتحقيق غاية واحدة من غاياته.

إن هذه القيود هي التي تفرض على الفرد أن يقوم بعملية المفاضلة بين الغايات المتعددة و القيام بالتقديرات التي توصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق أكبر اشباع .و تجدر الاشارة الى ان هنري قيتون H.Guitton يضيف الى عامل الندرة عاملا آخر هو عامل عدم التلاؤم . فقد توجد السلع و الحاجات بكثرة في مكان معين فتفيض عن الحاجة مما يستوجب نقلها الى مكان آخر بحيث نتمكن من سد احتياجات غير مشبعة . ان

هذه العملية تدعى " بتكليف" توزيع السلع حسب الحاجة اليها في المكان و الزمان. ثم ان الندرة في السلع تفرض على الانسان نوعا من الاختبار ، فهو كي يحصل على هدف معين واحد عليه ان يضحي بأهداف أخرى، فالاختيار يوجب التضحية والتضحية ثمن و كلفة⁶.

4-التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي:

لقد طور ماركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه نقد الاقتصاد السياسي ليحوّله الى علم دراسة قوانين تطور المجتمع ، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ قانونيه تطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى آخر فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و الخدمات و توزيعها على المستهلكين أي اولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية او الجماعية . أما اوسكار لانجه O.Lange فانه يعرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه فيقول "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الانتاج و الاستهلاك الاجتماعية فيعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع و توزيعها على المستهلكين أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية و الجماعية ، و اذا أطلقنا على انتاج السلع و توزيعها تعبير النشاط الاقتصادي لأمكننا القول بان الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية."

بعد أن تعرضنا للتعريف السابقة نورد تعريف للاقتصادي الفرنسي R.Barre باعتباره تعريفا فيه نوع من الشمولية ، حيث يعرف الاقتصاد بانه "هو علم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري و دراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحددة و بين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة و النادرة". من التعريف السابق يمكننا استنتاج مايلي:

1-الاقتصاد هو تصوير لطرق ادارة و تنظيم الطرق النادرة التي تظهر للواقع الاقتصادي.

⁶ جمال الدين محمد سعيد ، النظرية العامة لكينز بين الرأسمالية و الاشتراكية ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 2001 ، ص 22.

- 2- البحث في فكرة الانسجام في ادارة الموارد النادرة هذه، فالوقائع الاقتصادية تبدو أثناء التدقيق و كأن فيها بعض النمطية و التشابه و التكرار الذي يغلب على سلوك البشر ، فمهمة الاقتصاد هي البحث عن قوانين دائمة و صحيحة لتصرفات البشر .
- 3- يتضمن الاقتصاد توجيهها للسياسة الاقتصادية التي يجب ان تتبع وفقا لبعض الأهداف السياسية و الاجتماعية ، فالاقتصاد يقوم باقتراح سياسة اقتصادية تكون الرابطة بين الوسائل الموجودة و الاهداف المرجوة.
- 4- الاقتصادي يقوم بوضع قواعد الاستعمال الامثل للموارد المتاحة في البلد.
- أما نيكيتين P.Nikitine فيعرف الاقتصاد السياسي بانه "علم تطور العلاقات الاجتماعية للنتاج ، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر . و ان هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على انتاج و توزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نمو هذا المجتمع." و حسب اصحاب هذه المدرسة فان الاقتصاد السياسي "يعنى بالقوانين الاجتماعية للنتاج و التوزيع ، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لانتاج السلع و توزيعها على المستهلكين." أو هو "العلم الذي يدرس تلك العلاقات الاجتماعية التي تتشكل بين الناس بخصوص انتاج و توزيع و تبادل و استهلاك الخيرات المادية ، هذه العلاقات هي ما يطلق عليها علاقات الانتاج⁷."

5- تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية: L'épistémologie

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي حسب وجهة النظر هذه بانه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين افراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات . و هي العلاقات التي تتعلق بانتاج و توزيع الأشياء المادية و الخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع ، أي اللازمة لمعيشة افراد المجتمع ، معيشتهم المادية و الثقافة."

⁷ Clark, op.cit , p46

موضوع الاقتصاد السياسي:

يحاول المجال البحثي لعلم الاقتصاد السياسي معالجة المواضيع التي عجز عن تفسيرها و تفكيكها و استشرافها علم السياسة لوحده و علم الاقتصاد لوحده ، فظهرت الحاجة لبروز مجال معرفي عابر للتخصصين *interdisciplinaire* يحاول قراءة الظواهر من مقاربة مركبة ، فمثلا موضوع النفط حاولت الدراسات الاقتصادية جاهدة ان تقدم تحليلات لفهم الظاهرة محل الدراسة ، ولكنها امتازت بالقصور و الضبابية و عدم الوضوح ، و قدمت تفسيراتها انطلاقا من ابعاد اقتصادية خالصة ، بالتركيز على قاعدة العرض و الطلب من جهة ، و مستندة على مؤشرات التكلفة و الجودة و الزمن ، مستبعدة تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة ، كالأزمات و الحروب على الأسعار و وفرة المنتج .

نفس الشيء نلاحظه على موضوع الهجرة التي تحاول الدراسات الاقتصادية معالجته من متغيري العرض و الطلب في سوق العمل ، و محاولة الفئات المهاجرة البحث عن وضع اقتصادي افضل لتسيير أمور حياتها ، لكن في المقابل علم السياسة يحاول بدوره ان يعالج الظاهرة انطلاقا من مرتكزات سياسة خالصة كالبحث عن الامن ، و التخلص من السلطة الدكتاتورية في بعض الأحيان ، محاولة اليجاد عن بيئة لممارسة الحريات السياسية و المدنية ، كحرية التعبير و حرية الانتخاب و غيرها

فموضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط المتعلق بانتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد.

فالانسان يعيش وسط الجماعة و هو يحتاج الى اشياء مختلفة و ذلك حسب كل مرحلة معينة من التطور التاريخي ، فهو يحتاج الى الأكل و الملابسالخ¹. و الانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات لا يمكن اشباعها من ذاته ، وانما لكي يتم ذلك يتعين عليه ان يتوجه الى الطبيعة و بعض هذه الحاجات حياتي-بيولوجي-، لا بد من

¹ باهر محمد علثم ، المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي ، الطبعة الثالثة ، بدون دار نشر ، 1993، ص 151.

اشباعها للمحافظة على الحياة ، اما بعضها الاخر فينتج عن كون ان الفرد يعيش ضمن الجماعة و تقررهما مجموعة العوامل المعقدة التي تشكل ما يسمى بثقافة المجتمع كما هو الحال في الغذاء مثلا. و قد تكون حاجات الانسان فردية او جماعية و هذه الاخيرة ناجمة عن حقيقة كون الناس يعيشون معا في جماعة ، كالحاجة الى الامن و بعض انواع التسلية بالرغم من ان الحاجات الانسانية مستمدة اصلا من الضرورة الحياتية ، فإنها ناتجة عن وجود المجتمع و متكيفة حسب مراحل التطور التي بلغها كل المجتمع. فالأشياء المادية كالخبز و الملابس الخ الضرورية لإشباع الحاجات الانسانية تسمى بالسلع و ما هي الا وسائل مادية لإشباع الحاجات الانسانية و هذه الوسائل مستمدة من الطبيعة. توجد وسائل اخرى لا تقتضي نشاطا انسانيا لإعدادها للاستعمال الانساني كالهواء اللازم للتنفس مثلا و هذه لا يهتم بها علم الاقتصاد السياسي. الا ان معظم وسائل اشباع الحاجات الانسانية مستمدة من الطبيعة عن طريق استخراجها و تحضيرها ، او عن طريق تحضير خصائصها الطبيعية و الكيماوية او عن طريق نقلها عبر المكان و المحافظة عليها عبر الزمان. الانتاج - العمل - تتضمن العملية الاقتصادية نشاطات انسانية مستمرة التكرار و يقصد بها عملية الانتاج و التوزيع و هذا ما يوضح اصطلاح العملية الاقتصادية ، (اذ تعني كلمة عملية هنا نشاطا بشريا مستمر التكرار. و لا يمكن ان نشاهد نمطا من الضوابط الا في مثل هذه العملية فقط ، أي في النشاط البشري مستمر التكرار . و على وجه الدقة، ينصب اهتمام الاقتصاد السياسي على دراسة قوانين هذه العملية ، أي دراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية). و هذا يعني ان انتاج السلع و توزيعها. و يسمى النشاط الذي يكيف الموارد الطبيعية و يجعلها سلعا بالانتاج. كما ان السلع الناجمة عن هذا النشاط تسمى منتوجات. فالأشياء المادية بوصفها وسائل لإشباع الحاجات الانسانية تسمى سلعا ، اما حين اعتبارها ناجمة عن نشاط انتاجي انساني تسمى منتوجات².

و يقصد بالانتاج العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة التي لم تكن موجودة من قبل و الناس خلال عملية الانتاج و في اطار العلاقات التي تربطهم (علاقات الانتاج) ينتجون

² بيتر تايلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر - الاقتصاد العالمي - الدولة القومية، عالم المعرفة، جوان 2002، ص 295.

الخيرات المادية (اموال الانتاج و اموال الاستهلاك)،و كذلك الخدمات الضرورية في معيشتهم فانشاء عملية الانتاج يقوم الافراد بتكليف المواد الطبيعية و تغيير اشكالها و خصائصها من اجل اشباع حاجاتهم.

و يمكن من خلال ماسبق اثاره الملاحظات التالية:

1- يدرس علم الاقتصاد السياسي كل أشكال التصرف الإنساني في مقاومته للندرة .وإدارة الموارد النادرة لا تتردد إلى مجرد المبادلة الحرة بمقابل، وإنما تشمل أيضاً استخدام الجبر أو الإكراه العام والخاص الذي تمارسه الدولة أو بعض الأفراد أو الجماعات ذات السلطة أو السطوة، كما تتضمن اللجوء إلى المنح أو التحويلات دون مقابل للمنتجات أو النقود مثل الإعانات الاجتماعية.

2- يدرس علم الاقتصاد السياسي العلاقات بين غايات النشاط الإنساني والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، ولكنه علم محايد بالنسبة للغايات. فهذه الأخيرة متعددة ومتباينة، ولا يدخل في مهمة علم الاقتصاد شرحها أو تقويمها .ومع ذلك فإن من مهام علم الاقتصاد أن يبين كيفية حكم الغايات للنشاط الاقتصادي للإنسان وكيف أن تحولها وتغيرها يؤثر على صيغ هذا النشاط. وينتمي إلى علم الاقتصاد البحث عن الغايات المتعددة للفعل لتحديد الملائم والقابل للتحقيق من بينها، والطرق الاقتصادية الأنسب لتحقيقها. ومن هذا التعريف يمكن أن يحدد محتوى علم الاقتصاد السياسي:

1- يهتم علم الاقتصاد السياسي في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة التي تظهر في الزمان والمكان .فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

2- يهتم علم الاقتصاد السياسي في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر وآثارها، وإيضاح العلاقات العامة

الثابتة التي تقوم بينها. فالنظرية الاقتصادية تستنبط من الواقع شرحا مبسطا لتشغيل اقتصاد معين، وتقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية .

3- يساهم علم الاقتصاد السياسي في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق.

4- في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد السياسي قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية³.

من جهة أخرى، وامتدادا لبيان محتوى علم الاقتصاد السياسي، يعرف الفريد مارشال (1842-1924) علم الاقتصاد السياسي بالقول "إن الاقتصاد السياسي هو دراسة للبشرية في ممارسة شؤون حياتها العادية". وعلى الرغم من شمول التعريف لمسائل غير اقتصادية، أو تخرج عن نطاق علم الاقتصاد السياسي، إلا أنه يرد على ذلك بأنه لا يوجد في السلوك البشري أو الإنساني الكثير الذي يمكن استبعاده من نطاق علم الاقتصاد السياسي، وباعتباره منبث الصلة بالموضوع. غير أنه لأغراض عملية، تدور اهتمامات علم الاقتصاد السياسي حول الإجابة على الأمور والأسئلة المحورية التالية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأسئلة تتغير بدرجة كبيرة من حيث إلحاحها مع تغير البيئة المحيطة التي تحدد الإجابة عليها محتوى علم الاقتصاد السياسي.

³ حسن حنفي ، صادق جلال العظم ، ما العولمة ، الطبعة الثانية ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، 2000 ، ص 42.

علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى:

يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الإنساني داخل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع)....، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة ويحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الافراد داخل المجتمع و في سياق تطورها وتغيرها عبر الزمن، ولا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

و لكن رغم هذا الترابط بين مختلف الظواهر الاجتماعية، و جد الباحثون أنه لتسهيل عملية البحث العلمي و التوصل إلى النتائج الأكثر دقة كان لابد من وجود تقسيم منهجي للعلاقات الاجتماعية، و بناء على ذلك تتولى كل مجموعة من الباحثين جانب من جوانب هذه العلاقات و تدرسها منفردة، و لكن تبقى الحدود بين هذه الفروع الاجتماعية متداخلة إلى حد كبير و التي تحاول كلها تفسير و فهم طبيعة العلاقات بين الافراد داخل المجتمعات في إطارها المكاني و الزماني المتغير. و على اعتبار علم الاقتصاد السياسي أحد هذه العلوم الاجتماعية الذي حقق قدر من الاستقلالية بموضوعه و مناهجه و قوانينه ونظرياته، غير أننا نجد الباحثين الاقتصاديين لا يستعينون بما تم التوصل إليه في الحقول الاجتماعية الأخرى من طرق و مناهج و مواضيع تساعد على اكتمال البناء المعرفي لهذا العلم، وسنحاول من خلال هذا العنصر فهم طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي وبين باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى .

1-علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

موضوع علم الاجتماع يتعلق بوصف الظواهر الاجتماعية في حركتها الكلية، أما الفروع الأخرى لعلم الاجتماع وما علم الاقتصاد الا واحد منها فموضوعها يتعلق بظواهر هي أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك جزء من الأولى، فعلم الاقتصاد يهتم بمستوى واحد من

مستويات الظواهر الاجتماعية وهو المستوى المتعلق بالارتباطات المادية، ولقد انصرف بعض الاقتصاديين لدراسة السوسولوجية الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل الاعتبارات والدوافع الاجتماعية المؤثرة على التصرف الاقتصادي، إذ يؤثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات وبنية العلاقات الاجتماعية، كما تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، وذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي لهذا الأخير. كما تتجلى العلاقة بين العلمين أيضا في ظهور تلك التخصصات الفرعية سواء في إطار علم الاقتصاد السياسي أو علم الاجتماع، فالأولى تميل إلى تفسير الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، والثانية تزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي¹.

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الديموغرافيا:

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث: حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الخصوبة في الإنجاب والتكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، ويسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر... الخ، فحالات السكان وحركتهم وبناهم الفكرية وطباعتهم وبيولوجيتهم هي جميعها محاور يدرسها الديمغرافيا رفي في أبحاثه، في المقابل يذهب علماء الاقتصاد السياسي في تعريفهم للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الإنسان هو الفاعل الأساسي في النشاط الاقتصادي، ومن هنا يتضح التداخل الكبير بين هذين العلمين، فالعوامل الديموغرافية تؤثر حتما على السلوك الاقتصادي للإنسان، فهي التي تحدد له شروطه الأساسية: القوة العاملة كما و كيفا، و كذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

3- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الجغرافيا:

الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الإنسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذه الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي -الوحدات الإنتاجية لهذا النشاط -

¹ محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الإسكندرية، دار المعرفة، 1993، ص76

، وهنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، فاحتواء رقعة جغرافية على ثروة النفط أو الذهب أو أي معدن أو مورد طبيعي مهم، سينعكس هذا حتما على طبيعة النشاط والمستوى الاقتصادي والمعيشي لتلك المنطقة أو الدولة. كما أن تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف ب"الجغرافيا الاقتصادية"، وهي علم البحث عن القوى المحركة والموارد الطبيعية في بلد معين، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية فإننا نكون بصدد الحديث عن أحد عوامل المتعلق بالأرض إلى جانب العمل ورأس المال².

4- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة إذ أن القانون يدرس القوانين التي اختارها مجتمع ما لنفسه، وما كانت هذه القوانين سوى ترجمة لواقع البنيات الاقتصادية التي تفرضها على المجتمع.

فالقانون قد يكون رأسماليا في الدول الديمقراطية، وقد يكون اشتراكيا ضمن الدول الاشتراكية، أو إسلاميا أو إقطاعيا، فالهيكل أو الشكل يعتبر من أهم المعايير المعتمدة للتفريق بين نظام اقتصادي وآخر، والمقصود بالشكل الإطار القانوني والحقوق الذي ينظم العلاقات الاقتصادية داخل كل نظام اقتصادي. فكل دولة لها جزء من تشريعاتها القانونية المتعلقة بالشق الاقتصادي مثل:

القانون التجاري، وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، و قانون التأمين، قانون الملكية... الخ.

5- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية والاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراسة علم السياسة، وفي الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة واستقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث والدراسة لدى الاقتصاديين، ويعتبر الماركنتيلون من الأوائل الذين أكدوا

² دويدار ، مرجع سابق ، ص82.

على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد والسياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية والاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية والاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة، وكذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسية اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية وحروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق ترجع أسبابها حسب الكثير من الدارسين إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصدر مستمر من الطاقة حتى تحافظ على استقرار اقتصادها الداخلي).

الثورات في المنطقة العربية منذ 2011 تلعب فيها العوامل الاقتصادية دورا بارزا في تصاعد الموجات الاحتجاجية. (كما أن دارسي النظم السياسية المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله، كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد والتأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة و الأفراد³.

6- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد، فسلوك الأفراد ناتج عن دوافع وكوامن نفسية، والباحث الاقتصادي معني بدراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف اقتصادي سواء في الاستهلاك والادخار والاختيار وغيرها، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، فهذا الأمر يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وإيجاد حلول في حالة حدوث تذبذبات في الدورة الاقتصادية. يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد التقليدي انطلق

³ دويدار ، مرجع سابق ، ص 83

أساساً من أرضية نفسية تتعلق بالإنانية، معتبراً أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية و تعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها، كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أرضية نفسية لا يشك في صحتها. فتأثير الشائعة مثلاً على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور،

لنفرض مثلاً شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم و لشراء الذهب، و هذا ما جرى فعلاً عام 1929، عام الضائقة و الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا ساهموا مساهمة فعالة و قوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب و قل طلبه نظراً لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة. بصورة أخرى الشائعة خطيرة و خطيرة، فهي و إن كانت تحمل أخبار بلا أساس من الصحة لا تلبث و أن تضر بالاقتصاد و تخلق بذلك "أساسها"، و إن كانت الشائعة مدعومة بأساس واقعي فإنها تزيد من حجم قوة الواقعة و كبر تأثيرها على المجتمع الاقتصادي، حتى أن "ألبيير أفتاليون" Albert Aftalion الاقتصادي الفرنسي يبني كامل نظريته النقدية على أساس نفسي.

7- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم التاريخ:

يستهدف علم التاريخ رصد لمختلف وقائع تطور الإنسانية عبر مراحل زمنية مختلفة، فلا يمكن فصل السجل التاريخي عن الوقائع الاقتصادية التي تعتبر مادة للتاريخ، فيرتبط علم الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بعلم التاريخ، باعتبار أن جزءاً من الوقائع التاريخية ذات طابع اقتصادي يمكن الاستفادة من نتائجها في فهم وتشخيص بعض الظواهر الاقتصادية

الحالية. لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات و طرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

كما أن المؤرخ بدوره يحتاج إلى معلومات اقتصادية لأنها تسهل عليه جزءا من بحثه و يحتاج كذلك إلى التحليل الاقتصادي لأن التطورات المادية الاقتصادية للمجتمعات يمكن أن تستعمل كوسيلة تفسير للتابع الم ا رحل التاريخية، و هذا ما يؤكد كارل مارس في نظرياته حول التطور التاريخي للمجتمعات، بحيث يرجع السبب في انتقال البشر من مرحلة إلى مرحلة تاريخية إلى التحول في طبيعة علاقات الإنتاج المادي (الجدلية المادية/المادية التاريخية)، فمثلا وصول التاريخ الإنساني للمرحلة الرأسمالية ظهر نتيجة سيطرت الطبقة البورجوازية على وسائل الإنتاج مقابل خضوع الطبقة العاملة لسيطرتها، هذا الوضع سيغير التاريخ و يدخل البشر مرحلة تاريخية جديدة و هي الاشتراكية ثم الشيوعية، نتيجة تحول علاقات الإنتاج، بحيث تصبح ملكية وسائل الإنتاج بيد الطبقة العاملة لتزول بذلك الملكية الخاصة و الطبقة البورجوازية، و هكذا يتطور التاريخ البشري استنادا إلى عوامل اقتصادية مادية مرتبطة بتحول علاقات الإنتاج و الملكية.⁴

8- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تبويبها و تحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث ان دراسة الظواهر و المشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها.

9- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج ، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى مؤشرات رياضية . ويعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب

⁴ حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، الامارات العربية المتحدة ، دار القلم، 2003،ص38

رياضية في البراهين و التحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو استخدام تزايد ومع ذلك صحة لإثبات الرياضية المعادلات بعض يستخدم فإنه الربح Mathematical Economics الرياضي الاقتصاد ظهر الاقتصاد في الرياضية الأساليب الإحصاء و من الرياضيات كلا يجمع الذي Econometrics القياسي الاقتصاد كذلك و

المدرسة الفيزيوقراطية - الطبيعية-

لقد تميز القرن الثامن عشر بانتشار الروح العلمية في دراسة المجتمع البشري مثله مثل الدراسة المتعلقة بالفيزياء و الكيمياء و العلوم الطبيعية و نشأ اعتقاد بأن نشاط المجتمعات الإنسانية آلية و آلية هذا النشاط تشبه آلية علوم الفضاء. أو كما يعتقد Petty William و François Quesnay بأن هناك تشابه بين جسم الانسان و الجسم الاجتماعي حتى أنهم ذهبوا الى القول بأن هناك " فيزيولوجيا اجتماعية" و حاولوا دراسة دوران الدخل بين الطبقات الاجتماعية على طريقة دوران الدم بين أعضاء جسم الانسان اضافة الى أن هناك آخرون حاولوا ايجاد التشابه بين ميكانيكيات علم الفلك و الميكانيك و بين " الآليات " الاجتماعية. و رغم أن البحث عن التشابه بهذا الشكل بعيد عن المنطق و أنه اهمل فيما بعد الا أنه برهان على نية الفيزيوقراط Les Physiocrates في تحليل الظواهر الاجتماعية بالاستناد الى قوانين علمية.

و سادت في ذلك الوقت بعض الاتجاهات الفلسفية الحرة في مجال الفكر، فكانت الإشادة بفكرة الحرية على أيدي العديد من الكتاب و المفكرين الذين نادوا بالخضوع الى حكم العقل و المنطق، و نقلوا الى الناس إيمانهم بطبيعة الانسان الخيرة و قدسوا الفرد مجردا من العلاقات الاجتماعية و قد نقل الفيزيوقراط هذه الأفكار الفلسفية الى دراستهم الاقتصادية، و لكن الطابع الأساسي الذي تتصف به هذه الأفكار و الذي جعلها متناقضة مع الأفكار التجارية و الطابع الليبرالي (الحرية) فهي تعتمد على المصلحة الفردية كقاعدة لكن لكل التصرفات الاقتصادية، مما يستدعي الدفاع عن الحرية الفردية و الحيلولة دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فالحرية الاقتصادية (liberalisme) هي الضمان الأساسي و الوحيد لتوازن القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

على أن اتفاق دعاة الحرية الاقتصادية حول تقديس الفلسفة الفردية و عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لا يعني أنهم متفقون في كل شيء و خاصة في طريقة التحليل و في النتائج المستخلصة منه، فالحرية الاقتصادية كانت أول الأمر شعارا للفيزيوقراط الفرنسيين ثم انتقلت بعد ذلك الى الكلاسيكيين خاصة في إنجلترا.

و الفيزوقراطية La physiocratie مدرسة أسسها François Quesnay طبيب لويس الخامس " 1694_1774" و بعده واصل أتباعه توضيح و تعميق أفكار المدرسة الفيزوقراطية خصوصا "1715_1789" Dupont de Nemours و labbe و le Mercier de la Rivière (1721_1793) و Boudeau الأب بودو . (1730_1792) و من أهم مبادئ و نظريات المدرسة الفيزوقراطية¹:

_1 النظام الطبيعي:

الفيزوقراطية هي علم النظام الطبيعي، ان الفيزوقراط هم أول من قال بفكرة وجود قوانين طبيعية تحكم الشؤون الاقتصادية، و هذه القوانين لا دخل لارادة الانسان في ايجادها و ارجعت هذه القوانين الى القدرة الالهية.

فالاهتمام الكلي للفيزوقراط حول فكرة وجود قوانين طبيعية تنظم الشؤون الاقتصادية صرفهم من ايجاد تعريف جامع و موحد لهذا " النظام " فالبعض منهم يقول بأنه " النظام الذي يؤمن الملكية و الأمن و الحرية " أو بصورة أدق " هو النظام الذي اراده الله لسعادة البشر هو النظام الالهي ". و في هذا يقول " M. de la riviere النظام الطبيعي أو النظام الأساسي هو ذلك النظام الذي لا تستطيع المجتمعات الانسانية الا الأخذ به و هي تسعى لتحقيق مصالحها الحقيقية " ، كما يضيف " أن مصالحنا المختلفة و ارادتنا المتضاربة تجتمع و تتكامل كي تؤمن لكل فرد منا السعادة المنشودة . و ان هذه الاختلافات المبدئية التي تؤدي الى تناغم نهائي تعمه السعادة و البشر هو من ارادة و عمل العناية الالهية التي تود ان يسود الهناء و السعادة، كل فرد من البشر يحيا على الأرض . "

و يمكن تلخيص النظام الطبيعي بأنه:

_1 نظام أساسي:

أي ان كل المجتمعات لابد أن تخضع له حتى تتحقق مصالحها، و ان القوانين الطبيعية الأبدية لن تكون عرضة لاي تغيير أو تبديل.

¹ دويدار ، مرجع سابق ، ص 105.

2_ انه الهي أي النظام الذي أوجدته العناية الالهية لسعادة البشر و هذا الطرح هو محاولة من طرف الفيزوقراطية للملائمة بين النزعة الميتافيزيقية باعتبار الإرادة الإلهية و النزعة العلمية باعتبار الضرورة الطبيعية في تحليل الواقع و تطوره.

3_ ان النظام الطبيعي لا يطبق اعتمادا على النصوص الإلهية ، بل يجب معرفة قوانينه بصورة مسبقة حتى لا يقوم الأفراد بمخالفتها و يرى الفيزوقراط بأن هذا النظام و قوانينه يكتشفن بالبداهة و لكن التوصل الى هذه " البديهيات " يتم عن طريق العقل ،فبأعمال العقل نصل إلى الحقيقة و بالتعليم و التثقيف ننشر هذه الحقيقة على الملأ.

و هذا النظام لا يكشف أسراره الا لذوي العقول و الأفكار النيرة و المتفتحة، و هؤلاء هم النبلاء و المالكون و رجال الدين و العلم حسب الفيزوقراط.

4_ ان تطبيق النظام الطبيعي يستدعي بالضرورة وجود سيادة و هذه متمثلة بالملك الذي يجب عليه حماية النظام الطبيعي،و يساعده في هذا العمل النخبة المثقفة المستنيرة.

ان المحتوى الاقتصادي للنظام الطبيعي يمكن تلخيصه في نقطتين:

1_ احترام حق الملكية الفردية كحق أساسي لا بد منه لانتاج الثروة.

2_ احترام الحرية الفردية، حيث يترك للانسان الحرية في استعمال ملكياته كيف يشاء و

اختبار العمل الذي يريد القيام به. و الفيزوقراط هم الذين وضعوا الشعار الشائع " دعه

يعمل،دعه يمر " *laisser faire , laisser passer* " "أي دعوا الانسان يعمل ما يريد فانه

بذلك يحقق المنفعة العامة عن طريق تحقيق منفعته الشخصية.²

3_المنتج الصافي: انطلق الفيزوقراط في تحديد مفهوم الثروة من رفضهم للمفهوم

الميركانتيلي الذي يخلو من المعادن الثمينة و الثروة،في ذلك يقول " *quesnay* ان النقود

ليست بحد ذاتها سوى ثروة عقيمة و لا يمكنها أن تخلق دخل الا بواسطة البضائع التي

تنتجها."

و الثروة حسب الفيزوقراط هي " كمية من المنتجات التي بإمكانها ان نستهلك منها ما يطيب

لنا و يدون حساب دون أن يؤدي هذا الاستهلاك الى شح المنبع الرئيسي لهذه المنتجات."

و فيها هذا يضيف M.de la Rivière عن الثروة بانها كتلة القيم التي نستطيع استهلاكها دون ان نفتقر او نعجز عن إعادة إنتاجها باستمرار". فالزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد حسب الفيزوقراط القادر على خلق الثروة، اما الصناعة و التجارة لا يخلقان شيئاً اذ أن كلا منهما نشاط اقتصادي عقيم ينحصر دورهما الى تحويل قسم من هذه الثروة و نقلها. و الثروة اثناء تشكلها تتطلب مصاريف ضرورية " شراء المواد الأولية " السلعة، حصة المزارعين،... الخ. فاذا طرحنا من المحصول المصاريف الضرورية بقي فرق يعادل الزيادة التي تحققت في الثروة و يسمى هذا الفرق المنتج الصافي. و بصورة أخرى فهو يساوي " الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما و بين نتيجة العملية الانتاجية التي هي السلعة نفسها" هذا المنتج الصافي هو هبة من هبات الطبيعة، حيث يعتقد الفيزوقراط أن عمل الله الخلاق لا يظهر الا بالزراعة. و قسم الفيزوقراط عوامل الانتاج الى ثلاثة أقسام تدور كلها حول محور واحد هو الأرض³:

_1 الأرض: و هي معطاة تقدم الخيرات بصفة عفوية.

_2 العمل: و يعتبر من عوامل الإنتاج اذا انصب على الفلاحة، لأن تلاقي عنصر العمل مع الطبيعة يؤدي الى تحقيق المنتج الصافي اما العمل في القطاعات الأخرى غير منتج.

_3 راس المال: و يتمثل في الاستثمارات التي يقوم بها المنتجون و حسب الفيزوقراط فانه لا يعتبر من عوامل الإنتاج الا اذا كان على شكل رؤوس أموال عقارية أي متعلقة بالأرض.

الجدول الاقتصادي الذي افترضه quesnay : تم شرحه خلال المحاضرة باستفاضة

³ سمث آدم ، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم – الجزء الاول – ، بغداد ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2007 ، ص

المدرسة الماركنتيلية - التجارية-

إن التحولات الكبرى التي سادت في أوروبا منذ بداية القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر من اكتشافات جغرافية و حركة إصلاح دينية و الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال و السفن و المال. كل هذه التحولات أثرت على الفكر الاقتصادي فظهر المذهب الماركنتيلي Mercantiliste و هي مشتقة من كلمة mercante الايطالية و تعني التاجر ، و هذه الأخيرة بدورها تعود الى الاصل اللاتيني¹ Mercator. و يشبه الماركنتيليين ادارة المالية العامة بادارة الملكية الخاصة ،حيث يعتقدون بأن اثناء الدولة يمكن ان يتم بنفس أسلوب اثناء الفرد عن طريق التجارة بشكل أساسي ،بواسطة دخول المعادن الثمينة و بالأخص الذهب و الفضة الى الوطن، و من هذا المنطلق فانه يجب تشجيع الصادرات و وضع الحواجز الجمركية أمام الواردات. فالماركنتيلية تعمل على تركيز السلطة الملكية و قوة الدولة في ظروف استطاع فيها الأوروبيون الاستيلاء على اولى المستعمرات و استغلال ثرواتها و إقامة علاقات تجارية واسعة للهيمنة على الامكانيات الاقتصادية للمستعمرات. و يرى مؤرخو الفكر الاقتصادي بأن المذهب الماركنتيلي قد تضمن من الأفكار ما لا يمكن أن يعتبر تحليلاً اقتصادياً بالمعنى المتعارف عليه في الفكر الحديث و إنما كان عبارة عن محاولة لتحديد طبيعة بعض الظواهر، الاقتصادية التي تعرض لها مفكرو هذا المذهب . و بالرغم من أن المذهب الماركنتيلي لم تكن له نفس الصورة في البلدان التي انتشر فيها غير أنه يتفق في عدة أفكار و مبادئ أهمها:

- [ثروة الأمة تعتمد على ما يمتلكه من معادن ثمينة ذهب و فضة :ان الفكرة السائدة لدى التجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة الثروة و محتوى هذه الفكرة أن النقود في صورة المعادن الثمينة و خاصة الذهب و الفضة، تعتبر لدى التجاريين عنصر جوهري في تكوين الثروة ان لم تكن مرادفا لها، فالثروة هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الأمة ،فثراء الدولة يعتمد على

¹ John Stuart Mill , *Principles of Political Economy* , London , Parker West Strand , vol1, 1996,p132.

مقدار ما تملكه من معادن ثمينة و لا يمكن زيادة هذه الثروة الا بزيادة ما تحصل عليه الدولة من معادن في شكل نقود معدنية ،حيث يعتقد التجاريين أن الزيادة في المعادن الثمينة تؤدي الى ارتفاع الأسعار و هذا بدوره دافع هام لتطوير الفعالية الاقتصادية و زيادة الإنتاج و يمكن أن يفسر رأي المركانتيين هنا على أساسين:

أ_ خلال القرن السادس عشر ارتفعت الأسعار في أوروبا ارتفاعا ملحوظا و تزامن هذا مع الزيادة الضخمة في كميات المعادن الثمينة التي تدفقت على أوروبا إضافة الى تطور النشاط الاقتصادي ناتجة عن الارتفاع في الأسعار و زيادة الكميات من المعادن الثمينة لدى الدولة،و لم يكن هذا التفسير معتمدا على أي تحليل علمي متماسك بل حدوث ظاهرتين في آن واحد.

ب- اعتبر المركانتيين أن مستوى سعر الفائدة يتوقف على كمية المعادن الثمينة الموجودة لدى الدولة ،فاذا زادت كمية المعادن الثمينة و انخفض سعر الفائدة فإن هذا يشجع على تطور النشاط الاقتصادي².

الاهتمام بالتجارة الخارجية:

يرى المركانتيين بان الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية تتمثل في جذب المعادن الثمينة ،و الطريق الى زيادة ثروة الأمة هو التجارة الخارجية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانتقال المعادن الثمينة فيما بين الدول ،و ان الفائض الذي يتكون من هذه التجارة يزيد ثراء الأمة و يعوضها عن افتقارها الى مناجم الفضة و الذهب ، فالفائض المتحقق في الميزان التجاري يزيد من ثروة الأمة من المعادن الثمينة و هذه الأخيرة ضرورية لتقوية الدولة و إنعاش الأسعار و الإنتاج،و قد اهتم المركانتيين بمشكلة الطلب الفعال مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون على العموم سببا للإنتاج . و يكون للعجز تأثير كابح على الطلب الفعال، في حين تمثل المستوردات عرضا بلا طلب و تصرف الدخول المحلية عليها، إلا ان إنتاجها لا يولد دخلا محليا . و من الجهة الأخرى تمثل الصادرات طلبا بلا عرض مقابل له. و تنفق مجمل

² كاظم محسن ، تاريخ الفكر الاقتصادي ابتداءً من نشأته و أنتهاءً بالماركسية ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1989 ، ص118.

الدخول المكتسبة في إنتاج سلع التصدير داخل السوق المحلية لتحفز الطلب المحلي بذلك، و قد كان الماركنتيليون على صواب في نظرتهم بأن فائض الصادرات يميل الى تنشيط الاقتصاد المحلي في حين يميل فائضا الاستيرادات لجعله خاملا. و للماركنتيليون عقيدة واضحة جدا بأن الصادرات تجلب الثروة للأمة ،فأكدوا على ضرورة تدخل الدولة في التجارة مع العالم الخارجي ،بغرض تحقيق فائض في ميزانها التجاري يعبر عن زيادة دائنة الدولة للخارج على مديونيتها للخارج فتحصل بذلك على قيمة هذا الفائض بالذهب و الفضة من الدول المدينة لها طالما أن ميزانها التجاري مع هذه الدول هو في صالحها³.

فحسب الماركنتيليين فالتجارة الخارجية وحدها هي النشاط الذي يحقق فائضا من المعادن الثمينة أما الصناعة فهي تساهم في تحقيق ثراء الأمة و لكن عن طريق التجارة لذلك فهي تأتي بعدها في الترتيب.

تدخل الدولة في الاقتصاد:

لقد كان الماركنتيليون ينظرون الى التجارة الخارجية كمصدر لزيادة الثروة الوطنية للدولة ، من هذا المنطلق فانه لا يمكن للسياسة الميركانتيلية أن تتجح الا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،أي أن السياسة الميركانتيلية تستلزم تدخل الدولة لتنظيم التجارة الخارجية كاتخاذ اجراءات حمائية لحماية الانتاج الوطني و ذلك بتقييد الواردات سواء بفرض ضرائب كثيرة عليها أو منعها من الدخول و اتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية حيث كان للماركنتيليين عقيدة واضحة واحدة بأن الصادرات تجلب الثروة .للامة و أيدوا الوسائل التي يمكن للدولة من خلالها حماية الميزان التجاري فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، و من أهم الأساليب الرئيسية للتحكم في التجارة الخارجية تنظيم احتكار الدولة لها فقامت الدولة بمنع الأجانب من التجارة في سلع معينة كما قامت بتنظيم و ادارة تجارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة.

³ هيرتس نورينا ، السيطرة الصامتة ، ترجمة صدقي حطاب ، الكويت ، عالم المعرفة ، 2007، ص97.

-محاربة السلع و الخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في تسرب المعادن الثمينة خارج الدولة و ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة أو التنفيذ و المنع المباشر أو عن طريق قوانين الملاحة البحرية و المراقبة الموانئ⁴.

السياسات الميركانتيلية:

إن الاختلاف حول الطرق المؤدية الى زيادة الثروة هو الذي يفسر قيام سياسات ميركانتيلية مختلفة ،سياسة نقدية في اسبانيا و سياسة صناعية في فرنسا و سياسة تجارية في انجلترا. و ان ذلك يفسر أيضا بأن الميركانتيلية لم تكن فكرة اقتصادية بقدر ما كانت سياسة اقتصادية يقترحها رجل الادارة أو الدولة على الأمير زاعما أن تطبيقها يؤدي الى النتيجة التي لا خلاف عليها و هي: أن ثروة الأمة كثرة الأفراد تقدر بكميات النقد التي تملكها.

أ- الميركانتيلية النقدية في اسبانيا:

اعتبر الميركانتيليين أن تراكم الذهب و الفضة لدى الدولة ليس فقط دليل إثراء و انما مصدر الثراء ايضا، و الطريقة الوحيدة لتقوية الدولة الاسبانية حسبهم و بالأخص لدى ORTIZ و OLIVAREZ جمع أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة لذلك سميت السياسة الميركانتيلية المطبقة في اسبانيا بالسياسة النقدية.

ان السياسة الاسبانية لم تكن مبنية على اى نظرية اقتصادية و انما من واقع سيطرتها و استغلالها لمناجم الذهب و الفضة في القارة الأمريكية مما مكنها من الحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة ،و حتى تتمكن من تحقيق هذه السياسة النقدية فانها اتخذت عدة تدابير أهمها :

1_ سنت قوانين تهدف الى تجريم تصدير المعادن الثمينة الى الخارج.

2_تنظيم التجارة الخارجية بما يسمح بعدم خروج المعادن الثمينة من اسبانيا عن طريق

الأساليب التالية:

أ_ اجبار السفن التي تحمل البضائع الاسبانية المصدرة الى الخارج أن تعيد الى اسبانيا من

⁴ الامين عبد الوهاب ، التنمية الاقتصادية - المشكلات والسياسات المقترحة ، جدة ،دار حافظ للنشر والتوزيع ، 2000، ص124.

المعادن الثمينة ما يعادل حمولتها.

ب_ التزام الموردين لسلع أجنبية الى اسبانيا بعدم اخراج قيمة مبيعاتهم من اسبانيا، و انفاق هذه القيمة على شراء سلع اسبانية. اضافة الى التدخل الحكومي القوي الذي منع دخول أي سلعة أجنبية الى اسبانيا أو عرقلة هذا الدخول عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية جدا. و كان الاعتقاد بأن وجود المعادن الثمينة بوفرة يسهل انتاج الثروات ، لذا فقط بذل الميركانتيليين كل جهودهم للبحث عن وسائل منع خروج المعادن الثمينة من اسبانيا الى الخارج.

ان هذه السياسة النقدية أدت الى ارتفاع الأسعار و هبوط في القدرة الشرائية للنقود و هذا ما شجع على قيام الصناعات كتلبية حاجيات السوق الاسباني و املا للحصول على كميات كبيرة من المعادن الثمينة الناجمة عن ارتفاع المستمر للأسعار ، غير أن هذه الحركة الصناعية لم تكن قادرة على اعادة التوازن بين النقود و السلع فبقيت الأسعار على ارتفاعها، و كان بعض الاقتصاديين الاسبان اهتموا بهذه الظاهرة (تاثير المعادن الثمينة على الأسعار) و منهم Jean Bodin حيث تساءل عن الفائدة من جمع المعادن الثمينة في بلد ما اذا كان هذا سيؤدي الى تخفيض الصادرات و زيادة الواردات ثم الى اختلال في الميزان التجاري و هذا لن يصلح الا بالطرق النقدية مما سيؤدي من جديد لارتفاع الاسعار من جديد.

لقد بين Jean Bodin بان سياسة جمع المعادن الثمينة في دولة ما التي يعتمد عليها الميركانتيليون الاسبان ليست الأسلوب الناجح نحو تحقيق ثروة الدولة فكانت لهذه عدة تأثيرات سلبية من جوانب عدة في اسبانيا و بالرغم ما اتخذته من تدابير عديدة الا أنها عجزت من منع خروج المعادن الثمينة الى خارج اسبانيا عن طريق تهريبها و تصديرها خفية الى الدول الأخرى وأهملت العمل الصناعي و التجاري و الزراعي معتمدة على ما يدخل البلد من ذهب و فضة.

_3 ان ارتفاع الاسعار الناتج عن الزيادة في كميات الذهب و الفضة ساعد في خفض الصادرات الوطنية في وقت زادت نسبة حاجات اسبانيا للاستيراد ، مقابل خروج كميات كبيرة

من المعادن الثمينة، و استفاد الفرنسيون و الانجليز و الهولنديون من هذا الوضع فراحوا يصدرون بضائعهم لاسبانيا و لو بدفع الضرائب المرتفعة لأنهم مقتنعون بلن الذي سوف يدفع كل هذه الضرائب هو المستهلك الاسباني.

و هكذا بدأ يظهر الاختلال في الميزان الاسباني و تنتقل المعادن الثمينة من اسبانيا الى البلدان الأخرى المنتجة و المصدرة للسلع و الخدمات.

و لقد تأثرت ايطاليا في بداية القرن السابع عشر بالمركانتلية الاسبانية إلا أن الايطاليين اهتموا بمشاكل تسيير المالية العامة حيث كتب Duc Cafara في ايرادات ميزانية الدولة و نفقاتها ، كما أن هناك بعض الايطاليين سايروا الاتجاه الفرنسي حيث درس Antonio Serra وسائل التصنيع لأنه اعتبر التصنيع اداة للتنمية⁵.

ب -الميركانتيلية الصناعية في فرنسا:

على عكس اسبانيا فان فرنسا لم يكن لديها مناجم غنية بالمعادن الثمينة في مستعمراتها ،مع اعتقادها بأهمية المعادن الثمينة في الحياة الاقتصادية و بانها مصدر للثروة فبدأ الاقتصاديون يفكرون في الطرق و الاساليب اللازم اتباعها للحصول على أكبر كمية من المعادن الثمينة. و يعتبر القرن السابع عشر مرحلة التميز الفعلية بين المعادن الثمينة و الثروة و من أشهر المركانتيين الفرنسيين Antoine de Montchrestien: الذي نشر كتاب تحت عنوان " بحث في الاقتصاد السياسي" و أهداه الى الملك لويس الثالث عشر ، حيث يقول فيه " لا يصنع قوة الدولة غزارة تدفق الذهب و الفضة و انما وجود الأشياء الضرورية للحياة،لقد بدأنا نملك أكثر من آباءنا من المعادن الثمينة لكننا لسنا أكثر ثروة منهم .ان دولة ما تصبح إغنى من دولة أخرى عندما تنتج أكثر منها."

و اعتبر Montchrestien الصناعة بالنسبة للدولة " بمثابة الدم للقلب" و ان الانتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جميع الثروات و ان العمل هو سر السعادة،و استنادا الى ذلك فان تطور الانتاج الوطني أصبح هدف السياسة الوطنية و اعتبرت الصناعة النشاط الاقتصادي الأكثر انتاجية و أنها تمكن من الحصول على ميزان تجاري رابح و ذلك بزيادة الصادرات

⁵ حسنين أبراهيم ، الاقتصاد السياسي للأصلاح الاقتصادي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1999 ، ص 82.

من المنتجات الصناعية مع تخفيض الواردات منها.

و قد تبنت فرنسا هذه السياسة و كان Colbert الوزير الفرنسيين أكبر الماركنتيليين و هو الذي وضع السياسة الصناعية في فرنسا و قام بتنفيذ هذه السياسة أثناء فترة ولايته للوزارة 1660_1683.

أما اهم التدابير التي اتخذت في عهد Colbert لتطبيق السياسة التي اتبعتها فرنسا فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1 انشاء صناعات حكومية و حمايتها من المنافسة الأجنبية،و لقد اختارت فرنسا الصناعة على الزراعة استنادا الى أن قيمة المنتجات الصناعية أكبر من قيمة المنتجات الزراعية كما أنها لا تخضع للتقلبات الموسمية و المنتجات الزراعية أثمانها متدنية بالنسبة لوزنها . و هكذا قامت الحكومة الفرنسية بانشاء ما يسمى "الصناعات الملكية" كي تكون رمزا و قدوة من قبل المصانع الأخرى و سهرت على اتقان العمل فيها.

2مراقبة الدولة للمشروعات الصناعية الخاصة و ذلك من أجل ضمان جودة منتجاتها حتى تكون أكثر تنافسية لمنتجات الدول الأجنبية ،اضافة الى وضع قوانين تهدف الى تطبيق أحدث الطرق الإنتاجية في هذه المشروعات الخاصة.

3تقديم كل الامتيازات و التشجيع على انشاء شركات كبرى تكون مهمتها الرئيسية تسويق منتجات الصناعة الفرنسية في الأسواق الخارجية و دعوة المواطنين الى المساهمة في رؤوس أموال هذه الشركات.

4تشجيع الأجانب و السماح لهم بالاستيطان في فرنسا اذ كانوا من المخترعين الصناعيين أو العمال المهرة ،مما ساعدها على أن تشتري براءات الاختراع الأجنبية و ان تتمكن من معرفة أساليب صنع السلع المختلفة مع منع بيع أي براءة اختراع و أسلوب صناعي لدولة أخرى.

5فرض ضرائب على السلع الجاهزة و المستوردة و تقديم مكافآت لمصدري السلع المصنعة وطنيا،و منع تصدير المواد الأولية الوطنية مع تشجيع الاستيراد لأكثر كمية من الخارج.

6تطوير الأسطول التجاري الوطني و احتكار الاتصال بين الوطن و المستعمرات بغرض

تطوير التجارة مع العالم الخارجي.

7 تخفيض تكاليف الانتاج في الصناعة الفرنسية و بالأخص ا سعار المواد الأولية و اجور العمال و منع ارتفاع تكاليف الحياة ، و مراقبة السلع المصدرة للخارج⁶ .

ج _ الميركانتيلية التجارية في انجلترا:

على عكس الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون بضرورة الصناعة لاقتصاد الوطنى فان الميركانتيليين الانجليز كان هدفهم الحصول على المعادن الثمينة عن طريق التبادل التجاري . فحسبهم أن التجارة الخارجية تزيد في ثروة الأمة أكثر من الصناعة، و لم يهتموا بالسعي وراء التصنع بل كان هدفهم هو زيادة الصادرات من السلع الب ريطانية و بيع الخدمات الخارجية للدول الأجنبية بغض ادخال المعادن الثمينة الى انجلترا. و هم يروا بأن تدخل الدولة التي دعا اليه Colbert يعيق الصناعة، لذا دعوا الى الغاء الرقابة بشكل كامل على الصناعة و على التجارة الدولية و تشجيع المشاريع الخاصة و الانتاج و زيادة التداول التجاري ،حتى أنهم بدؤا في الاعتقاد بإمكانية قيام آلية للتوازن على أساس السوق.

و من اشهر الميركانتيليين الانجليز James ،W.Petty،Josias Child، Thomas Mun و من اشهر الميركانتيليين الانجليز James ،W.Petty،Josias Child، Thomas Mun و Stewart. ، و يعتبر Thomas Mun أول من وضع ميزان للتجارة الخارجية الذي يسجل عمليات التصدير و الاستيراد للاقتصاد الوطنى و دعا الدولة لتشجيع الصادرات و زيادة الرسوم الجمركية على الواردات واعتقد أن كل تطور في الانتاج بحاجة الى رؤوس أموال يمكن تأمينها عندما تكون نسبة الفائدة مرتفعة حيث يرى بأن " التجارة و الفائدة ترتفع معا." و على العكس منه فان Josias Child يرى بأنه يجب تخفيض سعر الفائدة حتى يكون الصناعي أو التاجر الانجليزي في وضعية أحسن من رفاقه الأجانب مما يساعده على المنافسة الدولية و تسويق منتجاته.

أما W.Petty فقد نادى بالحرية الاقتصادية و اعتبر أن هناك قواعد طبيعية تخضع لها كل المعطيات الاقتصادية.و يعتقد بأن الثروة تعتمد على أساسين اثنين الأرض و العمل و ذلك

⁶ Daniel saros, **principales of political economy**, center for oprn education, wattford,2007, p175.

حسب عبارته الشهيرة "ان العمل هو الأب و الأساس الفاعل للثروة بينما أن الأرض هي الأم." و اتبع James Stewart خطا تجاريا نوعا ما حول موضوع التجارة الخارجية خففه باشارات عن الاعتقاد بمنافع التخصص، و قد كانت احدى المشاكل التي عالجها هي مشكلة بلد يجد نفسه منافسا في البيع بسعر أرخص و ذلك في خط معين للانتاج. و لنجاح هذه السياسة التجارية التي اتبعتها انجلترا حتى يكون الميزان التجاري رابحا عن طريق التجارة الخارجية فإنها اعتمدت تدابير أهمها:

حماية التجارة الانجليزية باصدار عدة قوانين و من أهمها "قانون الملاحة الذي اصدره كرومبل سنة 1651 و الذي ينص على مايلي:

أ_ أن تكون البواخر العاملة في مجال التجارة بين انجلترا و مستعمراتها مملوكة بكاملها لمواطنين انجليز.

ب_ ان تكون ثلاثة ارباع طاقم هذه السفن من فنيين و اداريين.....الخ. من الرعايا الانجليز.

ج _ ان يتم نقل السلع المستوردة من الخارج الى انجلترا على سفن انجليزية او على سفن مملوكة للدول المنتجة لتلك السلع . و بما أن الملاحة البحرية التجارية كانت بيد الهولنديين و كانت اغلب الدول المصدرة لا تملك أسطولا تجاريا فانها لكسب السوق البريطانية كانت تقبل بهذا الشرط في التعامل و كان الخاسر الوحيد هنا هم الهولنديين حيث اثرت هذه القوانين على ملاحظتهم التجارية.

_ اعفاء من الضرائب الجمركية لكل البضائع المصدرة من انجلترا نحو الخارج أو تلك البضائع التي تدخل الى انجلترا لتجري عليها بعض التحويلات ثم يعاد تصديرها و فرض ضرائب جمركية مرتفعة على جميع السلع المستوردة.

_ تطبيق ما يسمى بالميثاق الاستعماري و من أهم مبادئ هذا الميثاق:

أ _ تمنع على المستعمرات اقامة صناعات تحويلية على اراضيها بل يجب تصدير هذه المواد الأولية الى انجلترا كي تقوم هذه الأخيرة بتصنيعها و اعادة تصديرها الى المستعمرات كسلع

نهائية⁷.

ب_ ان التجار المنتمون الى انجلترا ملتزمون بشراء منتجات المستعمرات التي تتبع انجلترا و لا يسمح لهم بشرائها من مستعمرات دول أخرى.

ج _ ان جميع السلع التي تصدر الى المستعمرات لا بد ان ترد اليها من الدول الاستعمارية أو عن طريقها ، و لا بد أن تكون مشحونة على سفن تابعة لهذه الدول. و لقد تميزت الميركانتيلية الانجليزية بعدة خصائص أهمها:

1_ اتجاه واضح نحو الحرية في تنظيم الاقتصاد.

2_ هناك اعتقاد بأن زيادة السيولة النقدية سوف تؤدي الى انخفاض نسبة الفائدة و بالتالي

تشجيع الأعمال و زيادة الانتاج و هي الأفكار التي طرحها. Josias Child

3_ قناعة الاقتصاديين الانجليز بان حركة انتقال المعادن الثمينة تخضع الى قانون طبيعي.

خصائص المذهب الميركانتيلي:

ان العرض البسيط للمذهب الميركانتيلي يوضح لنا بأن هذا التيار لم يتكون دفعة واحدة و ان حدوده لم تتضح في وقت واحد حيث أنه خضع لتطورات طويلة ، كما جاءت افكار كل اقتصادي في تلك الفترة انعكاسا لمصالح البلد الذي ينتمي إليه⁸.

و بغض النظر عن أوجه الاختلاف بين الكتاب الميركانتيليين في آراءهم حول الموضوعات الاقتصادية الا أنه ثمة أفكار مشتركة بينهم. و هي تشكل خصائص عامة للمذهب

الميركانتيلي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1_ هو مذهب نقدي:

فالمذهب الميركانتيلي يرى بان المعادن الثمينة (الذهب و الفضة) هما عماد الثروة ، و ان هدف النشاط الاقتصادي هو الحصول على أكبر كمية من هذه الثروة التي تتخذ شكل النقود المصنوعة من المعادن الثمينة ، و حسب الميركانتيليين فان النقود هي مستودع للقيمة و ليست أداة مبادلة.

⁷ سمير أمين ، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ، بيروت، دار الفارابي ، 2002، ص 152.

⁸ سمير ، مرجع سابق ، ص 156.

2_ مذهب وطني:

فالمذهب الميركانتيلي كان مهتما بمصلحة الوطن قبل الأفراد مع الاعتراف بالتضارب بين مصالح الدول المختلفة.

3_ هو مذهب تدخلي:

فالميركانتليون يكدون على ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف زيادة الثروة عن طريق التجارة الخارجية و لتحقيق هذه السياسة فانه يجب على الدولة أن تتخذ كل التدابير و الاجراءات اللازمة لتشجيع صادراتها نحو الدول الأجنبية مع وضع كافة العراقيل لمنع دخول الواردات و هذا ما يحقق فائض في الميزان التجاري.

4_ هو مذهب شمولي:

ان المذهب الميركانتيلي مذهب شمولي لانه لا يعني بتصرفات الأفراد او المشاكل الاقتصادية على سعيد الوحدات و لكنه يهتم بواقع الأمة و بالاقتصاد الكلي، أي أنه نظرة كلية للاقتصاد. (Macroeconomique)

5_ هو مذهب حركي:

فالميركانتليون اتجاه حركي يبحث عن الطرق لزيادة ثروة الأمة و يعبر في الواقع عن سياسة معينة أكثر مما يعبر عن نظرية و لا يرى الاشياء في سكونها بل في حركيتها الدائمة،فالتصنيع و التجارة و عدد السكان كلها عناصر مرتبطة بالتغير الدائم للاقتصاد الوطني⁹.

الانتقادات الموجهة للميركانتليين:

لقد كان النقد الموجه الى الميركانتليين منذ بداية تطبيقها كسياسات اقتصادية و ظهرت منذ ذلك التاريخ ثغراتها العديدة و ما وصلت اليه سياستها على الوضع في اوربا و في العالم و يمكن ايجاز أهم الانتقادات فيما يلي:

1_ لم يتطرق الميركانتليون الى دراسة موضوعية لمسألة القيمة ،لذلك أخطئوا في تفسير

قيمة النقود نفسها التي وجدها في الخصائص الطبيعية للذهب و الفضة. حيث ضبطوا

الثروة بالنقد و اولوا الأهمية الخاصة للذهب و الفضة و اعتبروا النقود مقياسا للثروة في البداية و أداة للتبادل فيما بعد و لكنهم لم يدركوا وظيفة النقد كمقياس للقيمة. ان هذ النظرة الى النقود نظرة خاطئة لان ثروة الأمة تشتمل في قدراتها الإنتاجية لا فيما تمتلكه من معادن ثمينة و يرى البعض أنه من الممكن أن تكون لبلد ما ثروة كبيرة ناتجة عن ضخامة قدرتها الإنتاجية و تزايد مستوى انتاجها الحقيقي بالرغم من أنها لا تكون مالكة لكمية كبيرة من الذهب و الفضة.

2_ اثبت نقاد المذهب الميركانتيلي خطأ السياسة المتبعة من طرفهم و المتعلقة بمبدأ تحقيق الفائض في الميزان التجاري على وجه الاستمرار و ما يعنيه ذلك من إمكانية الاستمرار في الحصول على الذهب و الفضة من الخارج فحسب دافيد هيوم David Hume ان تكوين الفائض في الميزان التجاري و الحفاظ عليه دوما لن يؤدي الى زيادة في القدرة على تعظيمه بل الى تقليصه بالضرورة ،اما الذي يدعو الى ذلك فهو أن الزيادة الكبيرة في المعادن الثمينة المتدفقة من العالم الخارجي الى داخل الدولة سوف تؤدي الى ارتفاع مستويات الاسعار فيها، و هذا ما يضعف قدراتها التصديرية مما ينجز عنه تناقص الفائض المحقق فعلا بدلا من تزايد.

3_ ان التطبيق العملي للسياسة الاقتصادية للمركانتيليين في دول اوربا كشف عن العديد من السلبيات أهمها:

أ_ تفشي ظاهرة التضخم النقدي:

لقد اهتمت اسبانيا باستيراد الذهب من مناجم المستعمرات التابعة لها و لكنها لم تبذل اي محاولة لتدعيم النشاط الاقتصادي و زيادة المنتجات حتى يمكنها ان تحقق التوازن بين التدفقات النقدية و التدفقات السلعية الى السوق لكي تحول دون بروز ظاهرة التضخم النقدي.

فالوضع السائد في اسبانيا كان يتصف بزيادة في كمية النقود الذهبية في التداول لا صاحبها زيادة في كميات السلع المتدفقة الى السوق مما انجر عليه ارتفاع كبير في الأسعار و انخفاض في القدرة الشرائية للنقود ،و تدهور المستويات المعيشية لذوي الدخل

المحدود.

ب_ تدهور الأحوال المعيشية للمزارعين في فرنسا حيث كانت تسعى الى تدعيم قدراتها التصديرية للسلع الصناعية عن طريق المحافظة على اسعار منخفضة للمنتجات الزراعية، مما أدى الى تدني دخول المزارعين و تدهور أحوالهم المعيشية ، و هذه كانت سياسة Colbert الداعي الى جعل الصناعة في خدمة التجارة عرضة للنقد حيث أنها اثرت على المزارعين في سبيل تدعيم الصناعيين ، كما أن هذه السياسة ادت الى افتقار الفلاحين و إهمال الزراعة و هذا ما يفسر ردة فعل الفيزوقراط و اهتمامهم بالزراعة و المزارعين و اعتبارهم القطاع الزراعي وحده المصدر المنتج الصافي.

ج_ استغلال المستعمرات:

بالنسبة للدول المستعمرة التي كان شعارها "التجارة تتبع الحكم" فان الميثاق الاستعماري الذي اتبعته هذه الدول كان السبب المباشر لإلحاق أضرار اقتصادية و اجتماعية بسكان المستعمرات، اذ كانت هذه الدول المستعمرة تشتري المنتجات بأسعار رخيصة ثم تعيد بيعها لسكان المستعمرات بأسعار مرتفعة محققة من وراء ذلك أرباحا طائلة نتيجة استغلال هؤلاء السكان، مما دفعهم في النهاية الثورة ضد تلك الأوضاع و لعل حرب الاستقلال الأمريكية ضد الاستعمار الانجليزي و الثورات في بعض دول أمريكا اللاتينية خير مثال على ذلك.

4_ ان سياسة الميركانتليين في تركيزها على زيادة التصدير و تقييد الاستيراد بهدف الحصول على المعادن الثمينة من الخارج هي سياسة غير ممكنة التطبيق اذا تطلعت كل الدول الى تطبيقها في نفس الوقت و يرجع السبب في ذلك أنه اذا كانت كل دولة تسعى الى تقييد الاستيراد من الخارج فلن يكون في وسع تلك الدول أن تحقق أية زيادة في التصدير.

5_ و لقد حلت الكارثة الكبرى عندما انتقلت الأفكار النقدية الميركانتيلية التي تعتمد على الذهب و الفضة الى النقد الورقي الذي اصدره الصيرفي الاسكتلندي John Law في فرنسا بموافقة الملك لويس الرابع عشر¹⁰.

¹⁰ أمين جلال ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاروغواي - 1798-1998 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص 248.

و لقد اعتمد John Law على بعض المبادئ الميركانتيلية فكان يقول " النقد في الدول كالدّم في الجسم البشري كلما كانت غزيرة خلقت ثروة و كلما كانت قليلة ولدت فقر الدّم في الأعمال بزيادة العملة لا حاجة للمعدن الثمين لأن الأوراق المصرفية هي أكثر عملية و اقل كلفة و لكن كيف نضمن لها قيمتها؟". الدولة هي التي تضمن قيمة العملة يجب John Law معتمدا في ذلك على مبدأ الدولة القوية الذي هو من صميم النظام الميركانتيلي.

و لكن ثقته بالدولة اطاحت بنظامه ، ذلك أنه عندما حول سنة 1717 مصرفه الخاص " الذي كان يصدر نقدا ورقيا مكفولا و مضمونا" الى مصرف ملكي يصدر نقدا ورقيا لا ضمانه له " كي يسهل الاكتتاب لمساهمي شركات الهند" كان ذلك نهاية النظام لأن اصدار هذا النقد و فقدان ثقة الناس به و التهافت على المصرف و استبداله بالنقود المعدنية أنهت التجربة عام 1723 تاركة وراءها آثار سلبية على الائتمان في فرنسا.

و على الرغم من الانتقادات الموجهة للمذهب الميركانتيلي فان بعض الأفكار التي نادوا بها و السياسات التي سعوا الى تطبيقها اعطي لها اهتمام خاصة على يدي Keynes في استناده على الأفكار المتعلقة بسعر الفائدة في تحليلاته و اتفاهه في هذا الصدد مع Josias Child الى ضرورة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير الأموال اللازمة لدفع الأنشطة الاقتصادية و منع الكساد و الوصول الى الاستخدام الكامل.

و عندما اجتاحت العالم أزمة 1929 (أزمة الكساد العظيم) أخذت دول العالم تتعامل بمعطيات تلك الفترة بالأخذ بأسلوب تخفيض أسعار الصرف لعملاتها في أعقاب خروجها على نظام الذهب في أوائل الثلاثينيات و ذلك بغية تحقيق الفوائض في موازينها التجارية عن طريق زيادة الصادرات لتقييد الواردات و هو أسلوب نادى به الميركانتليون من أجل جمع المعادن الثمينة. مع الإشارة الى أن الافكار الميركانتيلية تطورت من الدعوة الى سيطرة الدولة الى الدعوة الى القانون الطبيعي الذي يحكم الفعاليات الاقتصادية ، و في نهاية المرحلة الميركانتيلية اتجه الفكر من الاهتمام بأمور الدولة الى الاهتمام بالفرد و ضرورة اعطاء الحرية للفرد الذي يعرف مصلحته أكثر مما تعرفها له الدولة.

المدرسة الكلاسيكية - الليبرالية-

تجري الإشارة الى فكر جون لوك عند الحديث عن الجوانب السياسية للمدرسة الكلاسيكية وفي جوانبها الاقتصادية لفكر آدم سميث و ديفيد ريكاردو التي كانت تقنن مستلزمات الرأسمالية الصناعية في أنكلترا بعد الثورة الصناعية ، "آدم سميث" 1723 - 1790، وديفيد ريكاردو ومالطس وجون ستيوارت مل .

وهي تركز في جوانبها السياسية على ثلاث اسس:

أ- فصل الدين عن الدولة .

ب- التعددية البرلمانية "الديمقراطية".

ج- ضمان حرية الافراد .¹

وهي تبحث في طبيعة الحكم ، هل هي "تعاقدية" ، او ائتمانية" بين الحاكم والمحكوم ام حق مطلق للحاكم ، وهذا البحث ادى الى التحليل في احوال وانظمة الحكم السائدة في اوربا ، حيث الصراع آن ذاك بين الملكيات والقوى البرلمانية ، فالملكية كانت تعتبر " الحكم حقها المطلق الموروث ، والممنوح لها من خالق الكون، وحكمها بمشيئة إلهية" وهو في هذه الحالة ، ليس مسؤولا تجاه المحكوم بشئ .

اما القوى البرلمانية فقد رفضت ادعاء هذا الحق وقررت ان الحكم ليس حكرا لفئة معينة "دون غيرها" ، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة "ائتمانية تعاقدية" وتذهب هذه الافكار ، ان الانسان له حقوق طبيعية في الحرية والكرامة وحب الاقرار ، بأن الحكم يجب ان يكون مبنيا على رضا المحكوم، فالشعب هو مصدر الحكم، والحكم حينئذ مسألة امانة لا مسألة حق للحاكم. ويبدو إن مسألة سوء استعمال السلطة قديمة ، قدم التاريخ البشري وأختلف حولها المفكرون، فأفلاطون على سبيل المثال ، كان يرى إن المشكلة، تحل اذا اجتمعت السلطة والفلسفة* في شخص واحد . غير ان "توماس هوبز" وقف بالضد من ذلك، ورفض معادلة

¹ سميث، مرج سابق ، ص 215.

"افلاطون" مشددا ان السلطة وحدها ، هي العنصر الالهم في بناء مجتمع مستقر ، وهو أيضاً كان معارضاً للحل الليبرالي ، وفلسفته التي تقوم على ان هناك علاقة عكسية بين الحرية والاستقرار ، وهو يعطي "هوبز" الحاكم سلطة شبه مطلقة ، مشيرا الى ان بدون السلطة المطلقة ، لا نظام ولا استقرار ولا أمان... اما الحل الليبرالي الذي وضعه "جون لوك" وطوره "مونتسكيو" ، يرفض حصر الخيارات ، بأفكار "هوبز" ويقدمان خياراً ثالثاً ، وهو حكم القانون وسيادته وأصلاح مؤسسات المجتمع وتطويرها .

وفي الجوانب الاقتصادية فقد وضعت الفلسفة الليبرالية منهاج عمل لتنظيم الشؤون الاقتصادية في المجتمع ، وشكلت اطارا نظريا وفكريا ، تنطبق فيها مجموعة السياسات الاقتصادية "الجزئية والكلية" ، التي تتحكم بمجموع النشاطات الاقتصادية في المجتمع ، ودعت الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والى حرمانها من تولي وظائف صناعية وتجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية ، التي تقوم بين الافراد او الطبقات او الفئات او الامم ، والسبب في هذه النظرة ، حسب "آدم سمث" هي تضرر المصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية متى تدخلت الدولة . وبنى "سمث" فرضيته في ذلك ، الى ان المحرك الوحيد للانسان ، والدافع الذي تكمن ورائه ، كل تصرفاته الطوعية هو الرغبة في خدمة مصالحه وأرضاء إرادته ، وأعتبر ان الاقتصاد تنظمه مجموعة قوانين خاصة ، كقانون العرض والطلب وقوانين الطبيعة الانسانية ، وكانت لديه قناعة تامة ، ان هذه القوانين ، اذا ماسمح لها ان تأخذ مجراها دون تدخل الدولة ، تقوم بمهامها على اكمل وجه ، فتخدم مصلحة المجتمع وتحقق رغبات الفرد .

وعلى ما يبدو ان آدم سمث ، وضع هذه القوانين بقناعاته وتصميمه ، في انها تشكل نظاما غائيا متعمدا ، وحقيقة الامر ، هي ليست كذلك او على الاقل هذه افكاره ، في ظل نظام اقتصاد السوق الحر ، لا تسمح للدولة الحارسة او الراعية إلا بالوظائف التالية :

أ- الوظيفة الاولى : حددت في البنية الاساسية "القاعدة التحتية" من طرق وجسور ، وشبكة مياه وصرف صحي ... وغيرها من الانشطة الخدمية .

ب- الوظيفة الثانية : الحفاظ على توفير الامن والأستقرار الداخلي ، وحماية الديمقراطية وضمان تحقيق الحياة السياسية.

ج- الوظيفة الثالثة: الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية. وتبلور هذا الفكر في اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وشكل فلسفة سياسية واقتصادية، تأسست على التقليد التنويري كما ذكرنا الذي حاول الاحاطة بقيود السلطة السياسية، وتعريف ومساندة "الحرية الشخصية والملكية الخاصة" ويعتبر ذلك بمثابة برنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع، وعن حاجتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم كافة الحواجز والعراقيل القائمة في طريقها، المقترنة بطبيعة وقوانين وآليات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي، القسري الذي لم يعد مناسباً آنذاك للطموحات الجديدة ولمقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه، وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لا بد لها من تحولات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي .

ويستند هذا النظام على مجموعة من المصادر التي تقدم القاعدة الفكرية التي يرتكز عليها النظام الجديد ، والذي تتبع منها مجموعة من المعاني والتفسيرات المتعلقة بالعديد من الوظائف والخصائص، واسلوب سير النظام الاقتصادي وكيفية ادائه لوظائفه لتحقيق الارباح.

بالاضافة لتقويض وتدمير آليات النظام القديم الذي كانت "النبالة" فيه عنواناً لـ "امتياز" كما كانت "الحقوق" هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً بمجتمع جديد وانظمة سياسية بديلة عن انظمة القرون الوسطى ، بحيث ادت هذه الانظمة الى نزع الصفة الالهية عن سلطة الملوك ، وعزلت الدين عن الدولة ، واحدثت نظاماً اجتماعياً مصدر الثروة فيه " رأس المال" القائم على الملكية الخاصة وحرية السوق المستندة الى حرية المنافسة.

وقد ابرز آدم سميث "1790" الليبرالية الاقتصادية ، وهي الحرية المطلقة في المال دون تقييد او تدخل من الدولة ومنعها من تولي وظائف صناعية او تجارية وتبنت الليبرالية شعار الثورة الفرنسية " دعه يعمل " وهذه في الحرية الاقتصادية ودعه يمر في الحرية السياسية .

ويعتبر كتاب "ثروة الامم" لآدم سميث ، اول كتاب يدرس في علم الاقتصاد الذي اقتبس افكاره من الطبيعة الانسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية ، وكان له اسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة داخل المجتمع المدني ، ومثل جوانب اخرى من الليبرالية الاولى كان ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا كما وتبنت هذه الافكار ايضا الولايات المتحدة الامريكية .²

كما وجاء كتاب "سمث" في وقت فرضت فيه الحكومة قيودا صارمة على النشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية الماركنتيلية "التجارية" التي كانت مسيطرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من اجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد . كما ويأتي الكتاب ردا على الفيزوقراطية الفرنسية التي أكدت على ضرورة قيام علاقات توازن في الاقتصاد الوطني وتطوير الزراعة على الضد من التجارة الخارجية وبناء صناعة موجهة نحو التصدير ، وراحوا يبحثون في الطبيعة من ناحية توزيع الثروة وتحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" اودع الامور وحدها تسير ، فالطبيعة كفيلة بالتوازن .

وجاء "سمث" ليقول بأن، الاقتصاد يكون في اوج نشاطه مع عدم تدخل الدولة . وفي رأيه ، ان السوق تعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار ، وان الحرية في السوق هي حرية الاختيار ، مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها ، ومقدرة العمال على اختيار اصحاب الاعمال ، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء ، فالعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية او عقدية.

وتقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية، على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي ان الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة، وذلك بالكسب المادي، كما واستخدموا في مراحل لاحقة فكرة "اليد الخفية" لشرح كيف إن المشكلات الاقتصادية تحل مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات - يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق، وهكذا يمكن القول، ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية الكلاسيكية نمت وترعرعت في رحم النظام الرأسمالي، كنتاج لمرحلة

² سميث ، مرجع سابق ، ص 240.

السوق الرأسمالية ولتبرير المفهوم النظري لحقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة والتي بدورها استندت الى العديد من النظريات ، كنظرية الحقوق والحريات الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي، والنظريات التجريدية.³

- فإذا كانت الماركنتيلية فيما يتعلق الامر بالعلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية ، كانت تعكس على نحو مكشوف وسافر وجهات نظر البلد القوي المهيمن ، الذي تبوأ موقفا متفوقا على مواقع البلدان الاخرى ، ويسعى الى استغلالها .

- كانت الفيزيوقراطية تعبر عن وجهة نظر الدفاعية للبلدان الاقل نجاحا، المتخلفة عن الركب ، المطالبة بالمساوات في العلاقات الدولية والتي تحتاج الى سياسة اقتصادية توجه انظارها بقدر اكبر الى الداخل .

فكان علم اقتصاد "سمث و ريكاردو " البرجوازي الكلاسيكي ، قد وضع الاقتصاد الدولي على نحو يوحى وكأنه يعبر عن مصالح الجميع بما في ذلك مصالح الشركاء الاضعف ، مع ان وصفه كان ينطلق من مصالح البلد الاكثر صراع بين الطبقات .

أ-نظرية النفقات المطلقة لادم سميث:

يمكن القول ان كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها من أجل إشباع حاجياتها الداخلية ، تبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم أو لا تستطيع إنتاجه مطلقا ، و مما سبق يمكن القول أنه تكون لدولة بالنسبة للدول الأخرى ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة حين تتمتع مواردها الاقتصادية بكفاءة عالية في إنتاج تلك السلعة ، في ظل التجارة الدولية الحرة، يؤمن آدم سميث من ترسيخ نوع من تقسيم العمل الدولي باعتباره هو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ، و يوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة . ويمثل تقسيم العمل هذا ربحا للعالم ككل. فزيادة الإنتاج وبالتالي الثروة على المستوى العالمي يكون أكثر في حالة تخصص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف الملائمة لكل دولة وبيئتها و خبرتها و إستعدادها لإنتاج تلك السلعة ، ومعنى

³ سميث ، مرجع سابق ، ص 245.

التكاليف المطلقة هي أقل كلفة تتفق في سلعة واحدة ينتجها بلدان معا و لا تختلف هذه الكلفة عن الكلفة العادية إلا من حيث مقدارها إذا ما قورنت معا.⁴

مثال آدم سميث :

يفترض في نظريته أن إنجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هما النسيج والخمر وأن ثمن السلعتين قبل قيام التجارة بينهما على الشكل التالي :

البلد	السلعة	النسيج	الخمر
انجلترا	2 جنيه / الوحدة	1 جنيه / الوحدة	
البرتغال	4 جنيه / الوحدة	1/2 جنيه / الوحدة	

1- كلفة النسيج في إنجلترا > البرتغال ← ميزة مطلقة لإنجلترا في إنتاج النسيج

2- كلفة الخمر في البرتغال > إنجلترا ← ميزة مطلقة للبرتغال في إنتاج الخمر

و بتعبير آخر :

النفقة المطلقة لإنتاج النسيج في إنجلترا أقل منها في البرتغال و العكس صحيح بالنسبة للخمر. أي ان كمية الموارد المبذولة واللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الخمر هي أقل من تلك اللازمة لإنتاج ذلك القدر في إنجلترا والعكس صحيح بالنسبة للنسيج، وهكذا يؤدي تخصص إنجلترا في إنتاج النسيج وتخصص البرتغال في إنتاج الخمر إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين، و زيادة الناتج الكلي بينهما، وبالتالي قيام التجارة بين الدولتين و لصالحهما معا،

⁴ P.Drucker, **The charged World Economy**. Foreign Affairs, Spring- 1986, p 308.

من الواضح أن نظرية سميث في الميزة المطلقة صحيحة إلا أنها لا تذهب بعيدا في شرح التجارة الدولية ليأتي ريكاردو بعده ليفسر مجمل التجارة الدولية بقانونه عن الميزة النسبية.⁵

ب-نظرية النفقات النسبية لدفيد ريكاردو:

يرى ريكاردو أنه من مصلحة كل دولة أن تتخصص في السلعة التي يكون تفوقها فيها عند أقصى حده ، أو التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها . على أن تحصل على ما يلزمها من السلعة الأخرى التي لا تتفوق في إنتاجها عن طريق التجارة الدولية .

في حالة عدم تمتع دولة بأية ميزة نسبية في إنتاج السلعتين ، عليها أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون درجة تأخرها في إنتاجها أقل .

النظرية تقوم على تشجيع وتوسيع تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد .

أ - فرضيات النظرية:(ضمنية وصریحة) وهي لا تمس جوهر الموضوع بشيء .

1-التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة

2-سريان قانون التكاليف الثابتة .

3- سيادة قانون المنافسة الكاملة.

4-تبادل سلعتين بين بلدين .

5-اعتماد قانون القيمة في العمل في التحليل .

6-سهولة انتقال عناصر الإنتاج داخليا وعدم قابليتها للانتقال بين الدول.⁶

⁵ Drucker, op cit , p 312.

⁶ السعدي زاير ، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق العالمية ،المستقبل العربي العدد 249، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ، ص 145.

ب - مضمون النظرية: قدم ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا لشرح نظريته ، فأخذ بلدين إنجلترا والبرتغال ، وافترض أن بإستطاعة أي منهما أن يقوم باستخدام موارده لإنتاج سلعتين فقط هما النسيج والخمر فقط وفق المعطيات المبينة في الجدول التالي :

السلعة البلد	وحدة نسيج	وحدة خمر
انجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل

هذه الأرقام توضح :

- نفقات (تكاليف) الإنتاج مقيمة بوحدات من العمل.
 - البرتغال متفوقة على إنجلترا في إنتاج السلعتين من حيث الكلفة المطلقة .
 - تفوق البرتغال أعظم في إنتاج الخمر عنه في إنتاج النسيج وهذا يعني :
 - البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر .
 - إنجلترا ذات ميزة نسبية في إنتاج النسيج .
- بتعبير آخر فإن كلفة الخمر بالنسبة لكلفة النسيج في البرتغال هي أقل عن مثيلتها في إنجلترا و كلفة النسيج بالنسبة لكلفة الخمر في إنجلترا هي أقل عن مثيلتها في البرتغال.

كلفة الإنتاج المطلقة والنسبية في البلدين قبل التبادل التجاري

كلفة الإنتاج (وحدات عمل)		البيان
البرتغال	انجلترا	
90	100	النسيج (وحدة)
80	120	الخمير (وحدة)
$0,88 = \frac{80}{90}$		كلفة الخمير بالنسبة للنسيج (الكلفة النسبية)
$1.2 = \frac{120}{100}$		كلفة النسيج بالنسبة للخمير (الكلفة النسبية)
90	100	
$1,12 = \frac{90}{80}$	$= \frac{100}{120}$	
80	0.83	
	120	

توضيحا لمضمون الجدول فإن ريكردو يفترض أنه في حالة عدم وجود تبادل بين

الدولتين فإن :

نسبة تبادل السلعتين في البرتغال هي 8 وحدات من الخمير مقابل 9 وحدات نسيج أي :

وحدة واحدة من الخمير = 0.88 وحدة من النسيج .

نسبة تبادل السلعتين في انجلترا وحدة من واحدة من الخمير = 1.2 وحدة من النسيج :

أما في حالة قيام التجارة بين الدولتين فإن :

البرتغال تطالب بأكثر من 88 وحدة نسيج مقابل كل 100 وحدة من الخمير.

أما انجلترا تقبل بتصدير أقل من 120 وحدة نسيج مقابل كل 100 وحدة من الخمر .
وعليه فكل نسبة تبادل تتراوح بين 0.88 و 1.2 وحدة من النسيج لقاء وحدة واحدة من
الخمر تمثل ربحا لكلا الدولتين .

قدمنا سابقا إمكانية قيام التجارة بين دولتين في حالة تفوق إحدهما في إنتاج إحدى السلعتين ،
و ان تلك التجارة الدولية تعود بالفائدة على الدولتين .

يمكن أن تتم تجارة دولية بين دولتين في حالة تفوق كل من الدولتين في إنتاج إحدى
السلعتين .

و لكي تقدم صورة متكاملة عن النظرية يمكن الإشارة إلى ان هناك حالة من حالات الفروق
النسبية في تكاليف الإنتاج ، لا تصلح مطلقا كأساس لقيام التجارة الدولية ، تلك هي حالة
الفروق المتساوية في تكاليف الإنتاج .

على ضوء ما سبق يتم التخصص والتبادل التجاري بين دولتين كلما كانت النفقة النسبية
(المقارنة) للسلعتين في أحدهما مختلفة عن النفقة النسبية للسلعتين في الأخرى . وهذا يعني
أنه من أجل قيام التخصص والتجارة المتبادلة الميزة بين دولتين لا بد من توفر شرط
ضروري و كاف واحد وهو وجود ، اختلاف بين هذين البلدين في النفقة النسبية لإنتاج
السلعتين موضوع التجارة فيهما.⁷